

**UNITED NATIONS COMMISSION ON SCIENCE AND TECHNOLOGY
FOR DEVELOPMENT (CSTD), twenty-eighth session
Geneva, 7-11 April 2025**

**The role of science, technology, and innovation in advancing sustainable,
inclusive, science-and evidence-based solutions for the 2030 Agenda for
Sustainable Development and its Sustainable Development Goals for leaving
no one behind**

Statement by

H.E. Mr. Yahya bin Salam Al-Mandhari
Acting Undersecretary of the Higher Education Sector
Ministry of Higher Education, Research, and Innovation
Oman

DISCLAIMER: The views presented here are the contributors' and do not necessarily reflect the views and position of the United Nations or the UN Trade and Development.

أصحاب المعالي والسعادة والحضور الكرام،

صباح الخير جميعاً. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدنا المشاركة في الدورة الثامنة والعشرين من أعمال لجنة تسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والتي ستتناول مواضيع هامة، وأبرزها؛ تنويع الاقتصادات في عالم يتسم بالرقمنة المتسارعة، واستشراف آفاق التكنولوجيا وتقييم آثارها من أجل التنمية المستدامة، ومناقشة الدروس المستفادة من استخدامها كوسيلة حاسمة في تنفيذ خطة 2030 يشمل القضاء على الفقر وعدم ترك أي شخص خلف الركب.

وتكمن أهمية هذه الدورة في كونها تنعقد والعالم يشهد تسابقاً متسارعاً في إنتاج التقنيات الحديثة والرقمنة؛ وهذا يدفع جميع دول الأعضاء إلى تكثيف التعاون والتكامل لتحقيق إنجازات ملموسة في هذه المجالات خدمةً للشعوب التي تنشُد السلام والتقدم والازدهار، ومساهمةً في بناء الحصيلة المعرفية الإنسانية وتحقيق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص.

الحضور الكرام

جاء التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية في مقدمة الأولويات الوطنية لرؤية عُمان 2040 لتقود إلى مجتمع معرفي وقدرات وطنية منافسة، لتتضمن الرؤية عدداً من المؤشرات المبنية على اقتصاد المعرفة وتنمية المهارات والابتكار العالمي والاستثمار في رأس المال البشري والتقنية الحديثة والتحول الرقمي والرقى بمؤسسات التعليم العالي العمانية.

وإيماناً من الحكومة بقيادة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - بأهمية الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي والابتكار وخدمة المجتمع، ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وُضعت العديد من السياسات والتشريعات، من أجل تطوير قطاع التعليم، وبناء قدرات مُستدامة للبحث العلمي والابتكار في المؤسسات التعليمية لتعزيز دورها المحوري في المساهمة في بناء اقتصاد قائم على المعرفة.

وأهم هذه السياسات والتشريعات: تأكيد النظام الأساسي للدولة على أهمية التعليم والبحث العلمي والابتكار؛ فالدولة تكفلُ التعليم للجميع، وتكفلُ حرية البحث العلمي، وسبل المساهمة الفعالة للقطاعات الحكومية والخاصة والأهلية في نهضة البحث العلمي، كما تكفل حرية الإبداع الفكري، ورعاية المبدعين.

كما تبنت سلطنة عمان فلسفةً للتعليم، وأعدت استراتيجية وطنية للتعليم، واستراتيجية وطنية للبحث العلمي، واعتمدت سياسة وطنية للابتكار.

وبفضل هذه التشريعات والسياسات تحققت العديد من المكاسب والانجازات ومن أبرزها:

تحديث البرامج الدراسية بشكل مستمر في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان، وفي البعثات الداخلية والخارجية التي توفرها الحكومة سنويا للعمانيين، لتواكب تطلعات العصر والتقدم السريع في التكنولوجيا ووظائف المستقبل. وخلال الأعوام الأكاديمية الثلاثة الأخيرة، زاد عدد المقاعد الدراسية المرتبطة بالتخصصات الدراسية

في مجال أنظمة المعلومات والتقنية بنسبة 36%، ومن الأمثلة على هذه التخصصات: الذكاء الاصطناعي - الأمن السيبراني - علوم البيانات - إنترنت الأشياء - الروبوتات والأنظمة الذكية.

ووفقاً لتقرير مؤشر الابتكار العالمي لعام 2024 حصلت سلطنة عمان على المرتبة الثانية عالمياً في نسبة خريجي العلوم والهندسة.

كما أنشئ "البرنامج الوطني للإقتصاد الرقمي" والذي يهدف إلى اقتصاد رقمي مزدهر، وصناعة وتوطين التقنيات الحديثة، وبناء مجتمع رقمي قادر على تلبية مُتطلبات المستقبل، وتأهيل البنية الأساسية لمواكبة التغيرات التقنية المتسارعة.

وفي مجال تعزيز البحث العلمي والابتكار، أنشئ مركز الابتكار، وعبر برامجه المتعددة يساهم في بناء الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال تحفيز ثقافة ريادة الأعمال في مجال البحث العلمي والابتكار، ودعم استثمار تطوير الأفكار من خلال برامج حاضنات ومسرعات الأعمال، والتشجيع على تصنيع المنتجات والمشاريع القائمة على البحث والتطوير.

كما أنشئ مجمع الابتكار مسقط، ويعتبر أول منطقة علمية حرة تتمتع بمميزات استثمارية لمن يرغب بإنشاء شركات ومراكز ومشاريع قائمة على البحث العلمي والابتكار، حيث يشكل هذا المجمع بيئة متكاملة لنمو الأعمال ضمن المنظومة الوطنية للابتكار.

وأنشئت الشبكة العمانية للبحث العلمي والتعليم، والجائزة الوطنية للبحث العلمي، والمكتبة العلمية الافتراضية العمانية، ومركز عمان للموارد الوراثية الحيوانية والنباتية، وبوابة عمان البحثية، فضلاً عن طرح البرامج السنوية لدعم البحوث العلمية على مستوى الباحثين، وعلى مستوى البحوث الاستراتيجية مع مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص.

وعلى صعيد التعاون الدولي، وتعزيزاً لمبدأ (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف) المتمثل في الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة، وإيماناً بأهمية مبدأ تسخير العلوم والبحث العلمي لأغراض التنمية فقد ساهمت كراسي جلالة السلطان قابوس بن سعيد - طيب الله ثراه - في تنمية المعرفة الإنسانية والعلمية

الدقيقة من خلال ستة عشر (16) كرسيّاً علمياً موزعة على عدد من أعرق الجامعات العالمية.

ونظمت سلطنة عمان العديد من المؤتمرات والندوات الدولية، ووقعت اتفاقيات وبرامج تعاون ثنائية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي مع العديد من الدول ومؤسسات التعليم العالي العالمية والمنظمات الدولية والتي نتج عنها تبادل الخبرات والبرامج العلمية.

كما تُساهم مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان بدورٍ كبيرٍ في إنتاج البحوث العلمية، من خلال مراكزها وكراسيها البحثية، في مجالات مختلفة، مثل الطاقة والنانو تكنولوجي، والطاقة المستدامة وتقنية النانو.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة على الدعوة الكريمة والتنظيم الجيد لأعمال هذه الدورة، راجين النجاح والتوفيق لأعمالها، وأن تتكاتف جهودُ الدولِ الأعضاء في تحقيقِ نموٍّ مستدامٍ يؤدي إلى رفاهية شعوبها، ويعزز العلاقات الطيبة والبناءة بين شعوب العالم أجمع.

شكراً على الانصات.